KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أسس الحكم الرشيد وأركانه

The foundations and pillars of good governance

أ.د. علاء عبد الحسن السيلاوي
الباحـــثة دعاء محمد عبيد
كلية الآداب/ جامعة الكوفة
Prof Dr. Alaa Abdul Hassan Al-Silawi
Faculty of Law/ University of Kufa
Researcher Duaa Muhammad Ubaid
Faculty of Arts/ University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.179(A).22677

الملخص:

إن الحكم الرشيد يقوم على مجموعة من الأسس والأركان التي تشكل العمدة الاساسية القيام وتكون بمثابة مرجعية لهذا الحكم وهنالك عديد من الاسس التي يقوم علية الحكم الرشيد فبعضها بحسب برنامج الامم المتحدة الامائي بعضها بحسب البنك الدولي اما فيما يتعلق بالأركان الحكم الرشيد وهنالك ثلاث أطراف اساسية ومتكاملة بحيث يتكون من خلالها اركان الرشيد من اهمها الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية وثانيا المجتمع المدني اضافة الى قطاع الخاص بهذا تكون صورة للأركان الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاركان، المجتمع المدني، البعد الديني.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Abstract:

The establishment of good governance will be based on a group of good governance, some of which are according to the United States Water Program, some according to the World Bank. As for the pillars of good governance, there are three basic and complementary parties that consist of revealing the pillars of good governance, the most important of which are the state, official institutions and local authorities, and secondly, civil society in addition to the civil society sector. This is what constitutes a picture of the pillars of good governance.

Keywords: origin, pillars, civil society, doors to society

المبحث الأول: الأسس النظرية للحكم الرشيد:

إن الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات والتي اعتمدها كل من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن والوهن، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها. حيث سنعتمد في هذا المبحث على الأسس النظرية لدى كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الاول

الأسس النظرية للحكم الراشد

١-البنك الدولي [١] : وتشمل:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١- العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، ويتكون هذا الأساس من: الرأي والمساءلة، وعدم الاستقرار والعنف السياسي.

- الرأي والمسألة: تشمل عددا من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات المدنية، والمشاركة في اختيار الحكومات، ومراقبة أصحاب السلطة ومساءلتهم.
- الاستقرار والعنف السياسي: الجمع بين مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية زعزعة الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل دستورية أو عنيفة.

٢- قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، ويتكون هذا الأساس من: فعالية الحكومة ونوعية التشريعات.

- فعالية الحكومة: تشمل مؤشرات الخدمة العامة، ونوعية البيروقراطية، وكفاءة المواطنين، واستقلال الإدارة عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات، وتستند كافة المؤشرات الى ما يلاحظه الناس أو ما يشعرون به.
- نوعية التشريعات.

٣- احترام المواطنين والدولة، التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي ويتكون هذا الأساس من: حكم القانون ومستوى الفساد .

حكم القانون: تتمثل في مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد المطبقة، وكفاءة القضاء.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مستوى الفساد: ويشمل هذا المقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال كما حدد البنك الدولي، أيضا عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بالحكم الرشيد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا [٢] ، وتتمثل في:

أ-مقياس المساءلة العامة ويشمل:

- ❖ درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
- ❖ درجة المشاركة ونوعيتها.
- ❖ احترام الحريات المدنية.
- ❖ شفافية الحكومة.
- ❖ حرية الصحافة.

ب-مقياس نوعية الإدارة ويشمل:

- ❖ فعالية البيروقراطية.
- ❖ احترام قواعد القانون.
- ❖ حماية حقوق الملكية.
- ❖ مستوى الفساد.
- ❖ نوعية التشريعات.
- ❖ آليات المساءلة الداخلية.

٢-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٣] :-

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ان الأسس النظرية للحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدور أساسا حول التنمية البشرية، والتي من خلالها يتم تصنيف نوع الحكم وقياسه. ويرتبط مفهوم الحكم الراشد، حسب فكرة التنمية البشرية المستدامة، بالمؤشرات التالية:

١- التمكين: توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان، وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم

٢- التعاون: ويتضمن معنى الانتماء، والاندماج، والتضامنية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

٣- العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس الدخل فقط.

٤- الاستدامة: يشمل القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي، من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

٥- الأمان الشخصي: يشتمل الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديدات أو امراض معدية أو قمع أو تهجير.

٣-مقاربة صندوق النقد الدولي [٤]:

يقر صندوق النقد بأهمية الحكم الراشد في جميع مراحل التنمية، ولذلك فهو يركز على جوانب الحكم الرشيد التي ترتبط ارتباطاً وثيقا بسياسات الاقتصاد الكلي، كشفافية الحسابات الحكومية وفاعلية الجمهور وادارة الموارد والاستقرار وشفافية الاقتصاد وتنظيم بيئة عمل القطاع الخاص.

ويوضح الصندوق عن ذلك من خلال دعم السياسات في تلك الدول من جانب وتقديم الدعم التقني لها من جانب اخر، ففي جانب دعم السياسات تنحصر السياسات المعززة للحكم الرشيد في مجالين هما الاول

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تطوير ادارة الموارد العامة من خلال الاصلاحات التي تتضمن مؤسسات القطاع العام مثل (الخزينة العامة والبنك المركزي والمؤسسات العامة والخدمة المدنية ووظيفة الاحصاءات الرسمية)، كما تشمل الاجراءات الادارية (كالانضباط المالي في الشركات المملوكة للدولة وادارة الموازنة وجمع الايرادات ومراقبة النفقات ومتابعة حالات الفساد).

اما في جانب الدعم التقني فيتم تقوية القدرة على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية وبناء مؤسسات فعالة لصنع السياسات وتحسين مساءلة القطاع العام عبر تعزيز القدرة التنفيذية للدولة في الامور الاتية التدريب والمساعدة في بناء القدرات، لأجل تصميم السياسات المناسبة، وتقوية ادارة الضرائب والجمارك وتطوير ادارة الموازنة والنفقات العامة

١- الاهتمام بمسألة الشفافية في المعاملات المالية في الموازنة العامة للدولة والبنك المركزي والقطاع العام وتحسين انظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات والاحصاءات ويمكن في هذا الإطار الاستعانة بخبرات المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وفيما يتعلق بالشفافية في السياسات المالية والنقدية مع تتبع الانفاق على الفقر.

٢- تدابير عملية لتعزيز النزاهة في ادارة بعض الانشطة الحكومية الاكثر عرضة للفساد مثل ادارة الجمارك والادارة الضريبية.

المطلب الثاني

تطبيقات اسس الحكم الرشيد في العراق

منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، والعراق يعيش في مأزق وتخبُّط واضح؛ ماعدا بعض الفترات الراكدة، فهو يعيش مأزقاً سياسياً، وذلك في عدم تحديد هويته السياسية تحديداً واضحاً، وتأسيس دولة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مؤسسات راسخة، كما أنَّه يعيش في تخبُّط مستمر في تبنِّي نظام اقتصادي يتلاءَم مع وضعه وطبيعته، إذ كان متأرجحاً بين الفكر الاقتصادي الاشتراكي والفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي، فلم يتمكن من تأسيس توليفة فكر اقتصادي جديد يتوافق مع امكانياته وطبيعته الخاصة.

وبعد نحو (٨٣) عاماً من هذا التخبُّط والتأرجح، سنحت الفرصة بإعادة بناء الدولة العراقية بُركنيها السياسي والاقتصادي وَفْق قواعد الحكم الرشيد، وذلك بعد تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة عام ٢٠٠٥، لكن للأسف هذا لم يحدث، ولم يُصحَّح المسار وَفْق طريقة علمية وبنائه، إذ استمر الحال في تسيس الاقتصاد، وإخضاعه للمنعكفات والمصالح الحزبية، وممَّا يزيد الأمر سوءاً ظل الاقتصاد العراقي مُتكلاً على مورد النفط الذي جعل منه اقتصاداً ريعيا بامتياز تحتكره وتديره الحكومة، مع امتلاك العراق موارد اقتصادية وبشرية وفيرة.

وتبعاً لذلك، بدأ العراق بالابتعاد أكثر فأكثر عن ترسيخ قواعد الحكم الرشيد في إدارة الدولة، ممَّا نتج عنه في المحصلة رهن اقتصاد البلد بجميع مفاصله للريع النفطي، بل أصبحت جميع الخطط التنموية دالة للإيرادات النفطية، ممَّا وضع البلد في دائرة المستقبل المجهول. لذا تكمُن أهمية هذا الورقة في تحديد أهم الاسباب التي أدَّت إلى ابتعاد الإدارة العامة في العراق عن تطبيق قواعد الحكم الرشيد، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحكم الرشيد مستقبلاً، والعمل على عرض حلول واقعية وعملية لحكومة الإدارة العامة للبلد.

يعد يوم ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، نقطة تحول كبرى بالنظام السياسي العراقي، فقد تغير النظام من جمهوري ذو سلوك قومي اشتراكي إلى نظام جمهوري اتحادي ذو سلوك ليبرالي ديمقراطي، وهذا ما جاء به دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، إذ نصت مادته الأولى من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الخاصة بصورة النظام السياسي على أن جمهورية العراق: "دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي".

كان من الممكن جداً ف هذه المرحلة من التحول أن يصبح العراق دولة ذات أسس ومعايير جديدة غير التي كانت عليه في النظام الأسبق، معايري خفيفة ومنهج يسري في إطار الحكم الرشيد، لكن لم يحصل ذلك، بل على العكس وتراجع العراق وفق معظم المؤشرات الدولية، خصوصا في مؤشر الشفافية والحكم الرشيد، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ثلاث عقبات رئيسة، وهي على النحو التالي [٥]:

١- حكم ديمقراطي يحتاج الى اصلاح:- نصت المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على أن "نظام الحكم في العراق اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطة فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل، أو العرق، أو الأثنية، أو القومية، أو المذهب، وهذا ما عززه دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، إذ نصت المادة (١١٦) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أن: "يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية, هذا المبدأ الذي وضعته سلطة الاحتلال كان بحجة محاكاة للنموذج الإنجليزي في الحكم (من حيث التنظيم وتوزيع المسؤوليات)، ولعل هذا ما أمنت به الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة وقتذاك، الا ان الحقيقة، هذه كانت البذرة الأولى لتقسيم الدولة الى أجزاء، كما سيعزز ذلك المبدأين الآخرين والوضع الذي وصل اليه العراق في الوقت الراهن، إذ إن مبدأ الحكم وفق النظام الديمقراطي ما هو الا جزء واحد من متطلبات الوصول الى احلكم الرشيد، إذ لا يكفي الحكم أن يكون ديمقراطيا لتحقيق معايير

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحكم الرشيد، بل لا بد من تحقيق أهداف الحكم، وإدارة موارد الدولة بالطرائق الكفؤة والحديثة بما ينسجم مع تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية وحكم القانون.

٢- تعددية حزبية مبالغ بها:- عملت سلطة الاحتلال الأمريكي على ترسيخ مبدأ التعددية الحزبية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وهذا ما نص عليه الأمر الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقت إدارة بريمر الخاص بتأسيس المنظمات والكيانات السياسية، إذ أعطى هذا الأمر الحق للأشخاص منفردين أن يكونوا كياناً سياسياً؛ لخوض الانتخابات، وهذا لم نجده في تشريعات الدول البرلمانية الأخرى، كما أعطى حق اعتراف المفوضية الخاضعة لسلطة الائتلاف بأي تجمع ككيان سياسي بمجرد حصوله على توقيع ٥٠٠ ناخب، ولعل هذا الأمر جاء كردة فعل طبيعية على تسلط الحزب الواحد الذي حكم العراق قبل عام ٢٠٠٣ هذا من جهة، ومن جهة أخرى الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتعددية الحزبية، لكن بموجب هذا الأمر٩٧، ونظرا الى عدم وجود قانون ينظم تأسيس وعمل الأحزاب السياسية في العراق حتى صدوره عام ٢٠١٥، كان هناك إفراط في عدد الأحزاب السياسية التي أسست في هذه المدة، وممَّا يزيد من الأمر سوءا السلوك الذي اتبع في تشكيل هذه الأحزاب، إذ تشكلت الأحزاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على أساس مناطقي أو قبلي .

كان من الممكن جداً في هذه المرحلة بعد التحول أن يصبح العراق دولة ذات أسس ومعايير جديدة غير التي كانت عليه في النظام الأسبق، معايري خفيفة ومنهج يسري في إطار الحكم الرشيد، لكن لم يحصل ذلك، بل على العكس وتراجع العراق وفق معظم المؤشرات الدولية، خصوصا في مؤشر الشفافية والحكم الرشيد، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ثلاث عقبات رئيسة، وهي على النحو التالي[٦] :

١- حكم توافقي: وضع هذا المبدأ ليكون الحلقة العملية للمبدأين السابقين، إذ عمل بول بريمر في تأسيسه لمجلس الحكم العراقي الانتقالي على توزيع المناصب وفق اعتبارات عرقية وطائفية، وبموجبه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حصل الشيعة من مجموع ٢٥ عضوا، فضلاً عن المناصب الوزارية على ١٣ مقعداً في مجلس الحكم الانتقالي بوصفهم الطائفة الاكبر، وحصلت الطائفة السنية على ٥ مقاعد، والاكراد ٥ مقاعد، ومقعد واحد لكل من الكلدانيين والاشوريين والتركمان، هذا المبدأ قد عزز وجوب تشكيل احزاب على اعتبارات عرقية وطائفية وليس على اساس المواطنة واعتماد الكفاءات، مما اسهم في ظاهرة التمرس والانقسام العمودي والطائفي فيما بعد، وبالتالي فقد أصبح هذا المبدأ عرفا سياسيا، وسارت عليه السلطات الحكومية اللاحقة أدى الى انتشاره على مستوى جميع المؤسسات الحكومية، فأصبح من المشكلات الأكثر صعوبة أمام بناء الدولة الوطنية في العراق.

وعلى وفق المبادئ الثلاث في أعلاه سار السلوك السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وفق المنهجية التالية[٧]:

- إدارة الحكم عن طريق الائتلافات بين الزعماء السياسيين الممثلين للمكونات المهمة كافة في المجتمع العراقي.
- الغياب التام لثقافة المعارضة السياسية، مما جعل من الجميع حكومة ومعارضة في الوقت نفسه.
- النسبية في الحجم كمعيار أساس للتمثيل السياسي والتعيينات في مواقع القرار وجمالات الخدمة العامة.
- درجة عالية من الاستقلالية لكل مكون طائفة في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.
- الاستقلالية النسبية للسلطات الثلاث (القضائية، والتشريعية، والتنفيذية).
- ادارة الدولة وفق المحاصصة الحزبية بعيداً عن المصلحة العامة للدولة.

المبحث الثاني

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اركان الحكم الرشيد وأبعاده

في البداية كان الحكم الراشد مختزلا في مكافحة الفساد الاقتصادي، حيث ان الدراسات الاقتصادية وضحت بالقياس أن هذه الآفة هي العائق رقم واحد في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطور الفكر الإنساني حول هذا الموضوع وأصبح مكشوفاً، حيث انتقل من نقاش مفكرين ومخابر بحث إلى نقاش وبرامج عمل لمؤسسات دولية مثل البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث وضعت هذه المؤسسات مجموعة من القواعد والمبادئ لطريقة الحكم حتى تتمتع بالرشادة.

وسنتناول في هذا المطلب الذي يضم كل من اركان الحكم الرشيد، وابعاده

المطلب الاول

اركان الحكم الرشيد

توجد ثلاث أطراف اساسية متكاملة ومترابطة فيما بينها تكون اركان الحكم الرشيد هي:

أولاً: الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية:

فالدولة هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات او الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا هيكل الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه فان الدولة هي المسئولة عن تقديم الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة بينها وبين افراد الشعب، ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم طرفا فيها، كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، الى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم لتقوم بوظائفها[٨].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اما السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة تستلزم تحقيق المستوي اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون ان تمس باستقلال القضاء، فضلاً عن إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي أخلال بمهامها.

تضطلع السلطات المحلية بالعمل على اشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات والأولويات التنمية، وايضا تقوم باشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي تضارب المصالح ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

حيث صدر عن البنك الدولي تقريرا عن التنمية في العالم عام ١٩٩٧ بعنوان: دور الدولة في عالم متغير، جاء فيه أن[٩]:

- التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت، ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة، وقد أثبتت أن من دون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي.
- نشاط القطاع الخاص يلزم توفر بيئة مواتية للأسواق الحرة، إضافة إلى خلق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- الموطن الذي يحتاج إلى مزيد من الاستجابة والمشاركة في اللامركزية.

إن الحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، مثلما تكون معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق، وتعمل على الاهتمام بالخدمات العامة، ولذا وظائف الدولة هي:

- مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

- تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع.
- تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية.
- تنظم وتشجع السوق.
- تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن.
- تحضير الميزانية والسهر على ادائها.

ثانياً: المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية، بحيث حل محل مصطلح المجتمع الصالح في الفلسفة السياسية، ويعرف بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الآسرة والدولة، وهي غير ربحية، تعمل على تحقيق منافع لعامة الشعب، او بعض فئاته المهمشة، او لتحقيق مصالح افرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر(١٠).

ويقوم المجتمع المدني بدور هام في تحفيز المواطنين على العمل التطوعي في الشأن العام، والمشاركة المدنية والتنمية التشاركية، ولعل اهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو:

- التطوير: أي تقوية قدرات الأفراد لنيل الاستقلالية، وهو ما يمكن تسميته الأثر التطويري او التنموي على الأفراد، من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات واكتساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب وقيم المشاركة والنقد البناء وغيرها.
- التشريع للبنية الاجتماعية التحتية في المجال العام من خلال الاعلام، تطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل قطاعات، وهذا هو الأثر الاجتماعي العام.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- ارتقاء مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية وعرض بدائل، وهذا ما يسمي بالأثر المؤسسي.
- تيسير التفاعل السياسي والاجتماعي، ودفع الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: القطاع الخاص:

في نظام اقتصادي مختلط يشكل القطاع الخاص جزء مهم من الاقتصاد القومي غير الخاضع لسيطرة الحكومة، إذ تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة. أي الشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها واحجامها سواء صغيرة، او متوسطة، او كبيرة.

وبهذا اصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والتنمية، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع علي كأهلة، فهو يستطيع ان يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كذلك يستطيع تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته علي نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، فضال عن دوره في تقديم فرص العمل والحد من مشكلة البطالة ومكافحة الفقر، وهو ما يساعد في تعزيز أسس الحكم الرشيد الذي يهدف الى استغلال موارد الدولة بشكل صحيح وتحقيق التنمية المستدامة.

وايضا، يستلزم الحكم الرشيد تحقيق توازن في طبيعة العلاقة التي تربط أطراف المجتمع الثلاثة (الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص)، فالحكومة لها دور مهم في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها. وايضا تعلب دورا هاما في التنمية في عصر العولمة الذي يعتمد على حرية التجارة وتحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود دون قيود، مما يجعل الحكومة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تتدخل لضبط السوق ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوة السوق، اما القطاع الخاص له دور بارز في إقامة المشروعات التي توفر اكبر قدر من قوة العمل، وإقامة بعض المشاريع الخدمية اللازمة للمجتمع و غيرها من المشروعات التي تساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المطلوب في الدولة، اما القطاع المدني فيلعب دورا ريادي في التماسك الاجتماعي من خلال ما يوفره من خدمات تساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما يقوي الأمن الاجتماعي المطلوب.

ولذلك علي الدولة ان تقوم بتنشيط مثل هذه المنظمات المدنية لكي تؤدي الدور الواجب عليها في اقامة المشاريع والخدمات التي ربما يعجز القطاع الحكومي او الخاص على اقامتها، اما بسبب نقص الموارد او كثرة المهام والمسؤوليات المنوط القيام بها .ويتبقى العنصر الأخير والأهم في مثلث الحكم الرشيد وهو خلق شبكات التفاعل والحوار والعمل المشترك ما بين الاطراف الثلاثة على جميع الأصعدة حتى يتحقق الحكم الرشيد المطلوب(١١).

وعلى هذا يمكن للحكومة أن تشجع على تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحوكمة الاقتصادية، فهي تسعى الى جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات الاتية(١٢):

- تعزيز دولة القانون.
- بناء بيئة اقتصادية كلية مستقرة.
- رعاية البيئة والموارد الطبيعية.
- توفير الحوافز لجلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية.
- الحفاظ على التنافسية في الأسواق.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- المساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- تقوية المشاريع التي تنتج أكبر قدر من الوظائف والفرص العدالة في تنفيذ القوانين[١٣].

المطلب الثاني

ابعاد الحكم الرشيد

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الرشيد، من اجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات يحقق بها المصالح المشتركة، من خلال تجسيد ابعاد مختلفة، سنحاول التطرق لها وإمكانية الدولة العراقية التعامل معها:

اولاً: البعد السياسي:

تتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير، وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معيار الجودة السياسي والتي تعني[١٤]:

- قدرة النظام على تنفيذ الوظائف المجتمعية، بما يخلق قناعة المجتمع على السلطة دون الحاجة الى الإكراه لكي ينتجه عنه استقرار سياسي.
- طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي والوسط المجتمعي، وتمثل عملية سياسية مستمرة تعبر عن مدى قبول المواطنين، وعليه تجسيد الاستقرار بصورة كاملة.
- شروط تداول على السلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محدد بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منتظمة، وحرية تعددية. بهذه العناصر الثلاثة تتحقق الجودة السياسية وبذلك ينتج التجانس المجتمعي وتتبلور فكرة الحكم ال رشيد.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وفي العراق لا يتحقق ذلك إلاّ في ظل نظام ديمقراطي وبما يشمل من آليات تساعد على تحقيق امن واستقرار مدني يعمل على المساعدة في الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية للمواطنين كافة وبناءً عليه في ظل النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية الفعالة يمكن أن تحقق الحكومة العراقية ذلك من خلال التداول السلمي للسلطة دون لجوء للعنف والسماح لكافة الأطراف المشاركة في العملية السياسية وكلما كانت الدولة تقوم على نظام ديمقراطي كلما زادت شرعية سلطتها وذلك لأنه صناع القرار وصلوا إلى مناصبهم نتيجة لرغبة المواطنين .ولذلك فإن نجاح النظام السياسي في العراق يتوقف بالدرجة الأساس على مدى شرعية النظام السياسي وفاعلية قدرته على رسم الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات بشكل صحيح دون أن يؤثر على الصالح العام بأي شكل من الاشكال[١٥].

ثانياً: البعد الاداري :

من أسباب ظهور حكم الراشد، الانتشار الواسع لظاهرة الفساد، وتطور مفاهيم التسيير، حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في استراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة, وذلك من خلال[١٦]:

١- تنفيذ اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

٢- تدمير كل أشكال الفساد الإداري والمحسوبية.

٣- التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للشعب.

٤- الاهتمام بالجهاز الاداري والانظمة والقوانين المعمول بها في ادارة الشؤون والعمليات الادارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على:

- العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- وضع تشريعات ومدونات لمكافحة الفساد.
- تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام.
- نمو وتنظيم الموارد البشرية.

وايضا أن الجودة الشاملة ومرونة حركة اتخاذ القرار الرشيد لا يتحقق بالشكل الكامل، إلا من خلال بالإبداع والسعي والاهتمام بالموظفين، وتدريبهم مهنياً من خلال إدارة عامة شاملة ومرنة, لذلك على الإدارة العراقية تقوية دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة، وتقديم المشورة الفنية لتحديث مؤسسات الدولة، وايجاد خدمة مدنية قائمة على اساس الكفاءة، عند اعتماد الدولة نظم للإدارة القائمة على الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في تكافؤ الفرص للجميع، وإجراء التعديلات الوظيفية في مجال الإصلاح والإدارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد[١٧].

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

يتصل هذا البعد بنشر ثقافة حقوق الإنسان، مزاولة الحريات، انشاء نظام اجتماعي عادل، وتحقيق مؤشرات نوعية لتحسين حياة المواطنين. كما تتجسد الوظيفة الاجتماعية للحكم الراشد عن طريق الأطراف المكونة له (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، والتي تهدف إلى توجيه الأهداف الاجتماعية وإنجازها.

من مهام ومسؤوليات الحكم الراشد التأكد من تنفيذ المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساهم في بناء نظام اجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية، بواسطة زيادة المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين، فالحكم الرشيد يرشد إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحريات، وايجاد حد لسياسة القمع، فالدولة المتطورة تسعى إلى ازدهار مجتمعها وذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال يسعى إلى[١٨]:

- زيادة دائرة المشاركة للمواطن والشعب في تطوير بنية الدولة ومؤسساتها.
- السيطرة على ادارة واستيعاب التناقضات التي يفرزها المجتمع.
- التطور بمستوى الاداء السياسي والثقافي للمواطن والمجتمع.

رابعاً: البعد الاقتصادي:

يرتبط البعد الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية ويحظى بأهمية قصوى في معادلة الحكم الرشيد، فهذا البعد يمثل أحد أهم المحاور الحكم الرشيد وخطوة أساسية في إرساء دعائم النظام الديمقراطي، ويتلخص المضمون المحوري للحكم الرشيد في المجال الاقتصادي في فكرة انسحاب الدولة من مختلف التعاملات الاقتصادية، وفتح المجال أمام اقتصاد السوق الحر، إذن يمكن لهذا البعد في سعي مؤسسات الدولة العامة والخاصة إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية.

وايضا ان هذا البعد يؤدي دوراً اساسياً في عملية الانتقال والتحويل الى تنمية بشرية مستدامة، ولذلك فمن الأهداف والغايات التي يسعى إليها العالم اليوم هو تجاوز مقاربة تحقيق النمو إلى مقاربة تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة[١٩].

تُعتبر السياسات الاقتصادية الرشيدة جزءًا أساسيًا من الحكم الرشيد، حيث تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. يتم تحقيق ذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية مستدامة ومناسبة للاستثمار والتجارة، وتعزيز القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال، وتطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحكومة الرشيدة تعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد، وتهتم بتوفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة. كما تعمل على تحسين التوزيع العادل للثروة والفرص الاقتصادية، وتقديم الدعم والحماية للفئات الضعيفة والمحتاجة.

الحكم الرشيد يتطلب أيضاً مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام الاقتصادي. يجب أن تكون هناك سياسات وآليات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الإدارة المالية والتجارية والحكومية.

بشكل عام، يمكن القول إن البعد الاقتصادي في الحكم الرشيد يركز على تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، وتعزيز العدالة الاقتصادية ومكافحة الفساد.

لذلك على الإدارة العراقية عدم إغفال البعد الاقتصادي واهميته، فهذا البعد يمثل اهم محاور وآليات الحكم الرشيد باعتباره يمثل اهم خطوات النظام الديمقراطي، اذ أصبح هذا البعد يشمل كافة جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ولم يعد محصورا في تحديد مسؤوليات النمو الاقتصادي.

فاذا أراد نظام الحكم أن يحقق أهدافه في سد حاجات المواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق الرفاهية للمواطنين وتحسين مستوى الدخل القومي فان ذلك يستلزم تدعيم الجانب الاقتصادي، هذا من شانه توطيد نظام حكم رشيد.

خامساً: البعد الديني:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحكم الراشد هو نموذج للحكم الذي يتسم بالعدل والحكمة، ويهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع بشكل عام. ويعتبر البعد الديني جزءاً مهما من الحكم الراشد في العديد من الثقافات والأنظمة السياسية, ومن الناحية الدينية، يتعين على الحاكم الرشيد أن يكون ملتزماً بالمبادئ والقيم الدينية التي يتبناها المجتمع الذي يحكمه. يعتبر الاحترام والتعاون مع الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية جزءاً مهماً من هذا البعد الديني في الحكم الرشيد.

عادةً ما يكون الحاكم الراشد قائداً يحترم الحرية الدينية ويضمن حقوق الأقليات الدينية في المجتمع. يعتبر الحاكم الرشيد مؤيداً للتسامح والتعايش السلمي بين الأديان المختلفة، ويعزز القيم الأخلاقية والإنسانية التي يتشاركها أفراد المجتمع بغض النظر عن ديانتهم, وتعتبر العدالة الاجتماعية والاهتمام بشؤون المحتاجين والفقراء والضعفاء أيضاً أساساً للحكم الرشيد من الناحية الدينية. فالحاكم الرشيد يسعى لتوفير العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي بما يتوافق مع تعاليم الدين ومبادئه.

الجدير بالذكر أن البعد الديني في الحكم الراشد قد يختلف من ثقافة إلى أخرى ومن دين إلى آخر، وفقًا للقيم والمعتقدات المحلية.

البعد الديني في الحكم الرشيد يمكن أن يشمل عدة جوانب ومفاهيم. هنا بعض النقاط التي يمكن أن تسلط الضوء على هذا الجانب[٢٠]:

- المصدر الأخلاقي: يعتبر الدين في الحكم الرشيد مصدراً أساسيًا للأخلاق والقيم. يستمد الحاكم الرشيد قيمه ومعاييره الأخلاقية من التعاليم الدينية السماوية والمقدسات. يعتبر الدين المرجعية لاتخاذ القرارات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- العدالة والمساواة: يعزز الحاكم الرشيد العدالة والمساواة وفقًا للتعاليم الدينية. ينبغي أن يكون الحاكم الرشيد عادلاً في توزيع الثروة والفرص بين جميع أفراد المجتمع، دون تفضيل أو تمييز بناءً على الدين أو العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية.
- الحرية الدينية: يجب على الحاكم الرشيد ضمان حرية العبادة والممارسة الدينية لجميع أفراد المجتمع. ينبغي أن يحمي الحاكم الرشيد حقوق الأقليات الدينية وأن يعمل على توفير بيئة متسامحة ومتعايشة للأديان المختلفة.
- القيادة الروحية: يعد الحاكم الراشد قائداً روحياً للمجتمع، يسعى لتعزيز القيم والأخلاق الدينية بين الناس. يمكن للحاكم الرشيد أن يلعب دوراً في توجيه الناس نحو القيم السامية والتعاليم الدينية لتعزيز الروحانية والتقوى.
- الأمن الروحي: يجب على الحاكم الراشد أن يسعى الى حماية القيم والمعتقدات الدينية للمجتمع وممارستها بحرية. يمكن أن يقوم الحاكم الرشيد بتوفير بيئة آمنة تسمح للأفراد بممارسة دياناتهم وتعبير عن اعتقاداتهم بدون تهديد أو تضييق.

بالإضافة إلى النقاط التي ذكرتها سابقًا، يمكن استكشاف بعض الجوانب الأخرى للبعد الديني في الحكم الرشيد:

- التعاون مع رجال الدين الكبار: يعتبر التعاون والتنسيق مع الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية أمراً هاماً للحكومة الرشيدة. يمكن للحاكم الراشد أن يسعى للاستفادة من الخبرة والمشورة الدينية لتعزيز الفهم والتسامح بين الأديان وتعزيز القيم الروحية في المجتمع.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

- القوانين والتشريعات الدينية: في بعض الثقافات والأنظمة السياسية، يمكن أن تكون القوانين والتشريعات مأخوذة من المبادئ والقيم الدينية. يعمل الحاكم الراشد على تنفيذ وتطبيق القوانين التي تتوافق مع التعاليم الدينية لتحقيق العدالة والنمو الشامل للمجتمع.
- التوجيه الروحي والتعليم: يستطيع للحاكم الراشد أن يقوي التوجيه الروحي والتعليم الديني في المجتمع. يمكن أن يتضمن ذلك توفير فرص التعليم الديني والتثقيف، وتشجيع المساجد والكنائس والمعابد على تقديم الدروس والمحاضرات الدينية، ودعم الأبحاث الدينية والدراسات الأكاديمية.
- القضايا الأخلاقية والأخلاق العامة: يلزم على الحاكم الراشد أن يكون قائداً أخلاقياً يعكس القيم الروحية والأخلاقية في سلوكه وقراراته. يمكن أن يتضمن ذلك الحفاظ على النزاهة والصدق، ومحاربة الفساد والظلم، وتعزيز الأخلاق العامة في المجتمع.
- رعاية المشاريع الاجتماعية والخدمات العامة: يمكن للحاكم الراشد أن يدعم المشاريع الاجتماعية التي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة والرفاهية للمجتمع بشكل عام. يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية والتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار تعاليم الدين المتعلقة بالرحمة والعناية بالآخرين.

يعتمد تطبيق البعد الديني في الحكم الرشيد على السياق الثقافي والتاريخي والقانوني للبلد المعني. يختلف النهج والتطبيق من بلد إلى آخر وحسب التوجه الديني الموجود في المجتمع.

مع هذا، يتفق الكثير من الناس على أن البعد الديني في الحكم الرشيد يمكن أن يسهم في بناء مجتمع مترابط وعادل ومتسامح، حيث يتم تحقيق العدالة الاجتماعية والروحية في نفس الوقت.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الخاتمة:

وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عمل منظمات المجتمع المدني في ترسيخ الحكم الرشيد في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حيث تم إيضاح ادوار تلك المنظمات في التعريف بالحكم الرشيد ومعرفة أسسه وأركانه وإبعاده ومن البعد المؤثر في المجتمع...وقد تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والمقترحات ومن أبرز تلك النتائج:

١- ان للحكم العديد من الأركان لكنها لم تؤدي الدور المطلوب.

٢- ان للحكم الرشيد العديد من الابعاد ولكن أكثرها تأثيراً هو البعد الديني وبعده الاقتصادي.

٣- ان للبعد الديني دور في تغيير افكار المجتمع في الواقع العراقي.

المقترحات:

١- ان تكون هنالك حملات توعية بالحكم الرشيد واركانه وإبعاده واسسه في الواقع العراقي.

٢- ان تكون هنالك ورش عمل توعوية بالحكم الرشيد وأركانه لأولئك المنتمين للسياسية والمساهمة في تأهيلهم بشكل جيد.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الهوامش:

(١) ازروال يوسف, الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق, دراسة في واقع التجربة الجزائرية, مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, التنظيم السياسي والاداري, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر, ٢٠٠٩, ص٣٣.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي, تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤, الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع, لبنان, بيروت, مطبعة كركي, ٢٠٠٤, ص١٢.

) 3(The Fund, L, M, The Role of the International Monetary Fund in the Guidance Note (approved by the Executive Fund, 25 July 1997), p. 2.

)4(Fund، I، M، Op. Cit, p.2.

(٥) جمهورية العراق, قانون ادارة الدولة العراقية المرحلة انتقالية رقم ٤٩, المادة (٤), جريدة الوقائع العراقية, العدد ٣٩٨١, ٢٠٠٤, ص٩.

(٦) فراس البياتي, تحول الديمقراطي في العراق بعدة ٩ نيسان ٢٠٠٣, بيروت, العارف للنشر والتوزيع , ٢٠١٣, ص٣١٦.

(٧) هناء محمود، النظام الديمقراطي واشكالية الثقافة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتورا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية, ٢٠١٥، ص١٣١. كذلك ينظر: فراس البياتي، مصدر السابق ص٣١٦..

(٨)عبد المطلب عبد حميد، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة، بحوث عمل ندوه حول: الادارة الحديثة في ادارة منظمات الخدمات العامة المنظمة العربية التنمية الادارية، القاهرة, ٢٠٠٧، ص٢٨. .

(٩) عبد المطلب عبد حميد، المصدر السابق، ص٢٨.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(١٠) الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وسيم الكسان، مدرس الاقتصاد، معهد الحاسبات والعلوم الادارية، المؤتمر السنوي للتدريب والتنمية الادارية ,٢٠١٥، من ص٥-٨ .

(١١) الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وسيم الكسان، مدرس الاقتصاد، معهد الحاسبات والعلوم الادارية، المؤتمر السنوي للتدريب والتنمية الادارية ,٢٠١٥، من ص٥-٨ .

(١٢)اسامة شهوان، ادارة الدولة المفاهيم والتطور، الطبعة الاولى، دار الشروق، عمان, ٢٠٠١، ص ٨٥.

(١٣) أسامة شهوان، مصدر سابق، ص ٨٥.

(١٤) غالب عبد المعطي محيسن، افاق وتطلعات محو الديمقراطية لحقوق الانسان في الوطن العربي، الطبعة الاولى, نينوى الدراسات والنشر, سوريا , ٢٠٠٢, ص٢٥.

(١٥) د. عامر فياض, سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر , كتاب الصباح الثقافي, مطابع جريدة الصباح , بغداد , ٢٠٠٨, ص١٨٢ .

(١٦)الطاهر سعود, موضوعية ترشيد الحكم والتراث العربي الاسلامي، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في عالم النامي، ج١، مطبعة اقرا قسمطينة، جامعة سطيف، الجزائر, ٢٠٠٧، ص٣.

(١٧) الطاهر سعود, المصدر السابق، ص٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.

)20(Adiyaman Islamic Universities ılimler Fakültesi ıslami ılimler Araştırmaları Dergisi (1/1/2017), p. 253-297.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المصادر والمراجع:

اولاً: الكتب العربية

١- اسامة شهوان، ادارة الدولة المفاهيم والتطور، الطبعة الاولى، دار الشروق، عمان, ٢٠٠١.

٢- الطاهر سعود, موضوعية ترشيد الحكم والتراث العربي الاسلامي، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في عالم النامي، ج١، مطبعة اقرا قسمطينة، جامعة سطيف، الجزائر, ٢٠٠٧.

٣-د. عامر فياض, سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر , كتاب الصباح الثقافي, مطابع جريدة الصباح , بغداد , ٢٠٠٨.

٤-عبد المطلب عبد حميد، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة، بحوث عمل ندوه حول: الادارة الحديثة في ادارة منظمات الخدمات العامة المنظمة العربية التنمية الادارية، القاهرة, ٢٠٠٧.

٥-غالب عبد المعطي محيسن، افاق وتطلعات محو الديمقراطية لحقوق الانسان في الوطن العربي، الطبعة الاولى, نينوى الدراسات والنشر, سوريا , ٢٠٠٢.

٦-فراس البياتي, تحول الديمقراطي في العراق بعدة ٩ نيسان ٢٠٠٣, بيروت, العارف للنشر والتوزيع , ٢٠١٣.

٧-وسيم الكسان، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، معهد الحاسبات والعلوم الادارية، المؤتمر السنوي للتدريب والتنمية الادارية, ٢٠١٥،.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- ازروال يوسف, الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق, دراسة في واقع التجربة الجزائرية, مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, التنظيم السياسي والاداري, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر, ٢٠٠٩.

٢- هناء محمود، النظام الديمقراطي واشكالية الثقافة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتورا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية, ٢٠١٥.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ثالثاً: البحوث والمجلات والتقارير

١-جريدة الوقائع العراقية, العدد ٣٩٨١, ٢٠٠٤.

٢-برنامج الامم المتحدة الانمائي, تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤, الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع, لبنان, بيروت, مطبعة كركي, ٢٠٠٤.

رابعاً: المواد القانونية

١- المادة (٤) من قانون دستور العراق لسنة ٢٠٠٤.

خامساً: الكتب الانكليزية

1- Adiyaman Islamic Universities ılimler Fakültesi ıslami ılimler Araştırmaları Dergisi (1/1/2017).

2- The Fund, L, M, The Role of the International Monetary Fund in the Guidance Note (approved by the Executive Fund, 25 July 1997).

المصادر والمراجع باللغة الانكليزية

1- Abd al-Muttalib Abd Hamid, Trends in Public Privacy, Work Research Symposium on: Modern Management in Organizing Arab Public Service Organizations for Administrative Development, Cairo, 2007.

2- Adiyaman Islamic Universities ılimler Fakültesi ıslami ılimler Araştırmaları Dergisi (1/1/2017).

3- Al-Taher Saud, Objectivity that Builds Governance and the Arab-Islamic Heritage, International Forum on Good Governance and Strategies for Change in the Developing World, Part 1, Iqra Qasmatine Press, Setif University, Algeria, 2007, p. 3.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

4- Azroual Youssef, Righteous Governance between Permanent Foundations and Implementation Mechanisms, a study in the reality of the Algerian experience, a memorandum submitted for obtaining a master's degree in political sciences and international relations, political and administrative organization, law and political sciences, Hajj Lakhdar University, 2009.

5- Dr. Amer Fayyad, Narratives of the Mind and the Shaping of Change in Contemporary Iraq, Al-Sabah Cultural Book, Al-Sabah Newspaper Press, Baghdad, 2008.

6- Firas Al-Bayati, Change in Iraq on April 9, 2003, Beirut, Al-Arif Publishing House, 2013.

7- Ghaleb Abdel Muti Muhaisen, Horizons and Aspirations for Erasing Human Rights in the Arab World, first edition, Nineveh Studies and Publishing, Syria, 2002.

8- Good Governance to Reach Asia, Wassim Al-Kasan, economics teacher, Institute of Computers and Administrative Sciences, Modern Learning in Administrative Sciences, 2015.

9- Good Governance to Reach Asia, Wassim Al-Kasan, economics teacher, Institute of Computers and Administrative Sciences, Modern Learning in Administrative Sciences, 2015.

10- Hanaa Mahmoud, The Democratic System and the Problem of Political Culture in Iraq after 2003, PhD thesis, University of Baghdad, College of Political Science, Department of Political Philosophy, 2015.

11- It is also used: Firas Al-Bayati, previous source.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

12- Osama Shahwan, Concepts and Development Management, first edition, Dar Al-Shorouk, Amman, 2001 .

13- Republic of Iraq, Modern Transitional Algerian State Administration No. 49, Article (4), Iraqi Law Journal, No. 3981, 2004.

14- The Fund, L, M, The Role of the International Monetary Fund in the Guidance Note (approved by the Executive Fund, 25 July 1997).

15- The Fund, L, M, The Role of the International Monetary Fund in the Guidance Note (approved by the Executive Fund, 25 July 1997).

16- Unity Development Programme, Human Development Report 2004, Cultural Freedom in Our Diverse World, Lebanon, Beirut, Karaki Press, 2004.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.